الجهود المؤسسية وأثرها في تمكين المرأة المعنفة من منظور تنظيم المجتمع

صابرين مدحت أحمد قطب

أ د / عادل رضوان عبد الرازق
أستاذ ورئيس قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع كلية التربية جامعة الأزهر بالقاهرة

د/ أسامة محمد حسن
مدرس بقسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بكلية البنات الإسلامية جامعة الأزهر بأسيوط

الجهود المؤسسية وأثرها في تمكين المرأة المعنفة من منظور تنظيم المجتمع

صابرين مدحت أحمد قطب١*، عادل رضوان عبد الرازق ٢، أسامة محمد حسن ٣.
١، ٢- قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع، كلية التربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، محافظة القاهرة، مصر.
٣- قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع، كلية البنات الاسلامية، جامعة الأزهر، محافظة أسيوط ، مصر.
*البريد الإلكتروني:so٢٨٧٥٨٩٦@gmail.com

ملخص البحث:

استهدفت الدراسة تحديد الواقع الفعلي للشراكة المؤسسية كآلية لتمكين المرأة المعنفة، وتحديد الصعوبات التي تواجه الشراكة المؤسسية كآلية لتمكين المرأة المعنفة، وتحديد المقترحات اللازمة لتفعيل الشراكة المؤسسية كآلية لتمكين المرأة المعنفة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوب العينة العشوائية غير المنتظمة من النساء المعنفات وعددهن (٢٠٥)، واستخدمت الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن المشكلات الأسرية للمرأة المعنفة قد جاءت بمستوى (مرتفع)، أن المشكلات المؤسسية للمرأة المعنفة قد جاءت بمستوى (منخفض)، أن أدوار الأخصائي الاجتماعي للمرأة المعنفة قد جاءت بمستوي (مرتفع)

الكلمات المفتاحية: المؤسسة- التمكين- المرأة المعنفة- تنظيم المجتمع.

Institutional efforts and their impact on empowering abused women from a community organizing perspective

Sabreen Medhat Ahmed Qutb[١]*, Adel Radwan Abdel Razek [٢], Osama Mohamed Hassan [٣].

[١ ,٢] -Department of Social Service and Community Development, Faculty of Education, Cairo, Al-Azhar University, Cairo Governorate, Egypt.

[٣] -Department of Social Service and Community Development, Islamic Girls College, Al-Azhar University, Assiut Governorate, Egypt.

*E-mail: so٢٨٧٥٨٩٦@gmail.com

Abstract:

The study aimed to determine the actual reality of institutional partnership as a mechanism to empower battered women, identify the difficulties facing institutional partnership as a mechanism to empower battered women, and identify the necessary proposals to activate institutional partnership as a mechanism to empower battered women. The study used the descriptive approach in the style of an irregular random sample of abused women, numbering (٢٠٥). The questionnaire was used as a tool for collecting data, and the study concluded that the family problems of the abused woman were at a (high) level, that the institutional problems of the abused woman were at a (low) level, and that the roles of the social worker for the abused woman were at a (high) level.

Keywords: institution- empowerment- abused women- community organization.

مشكلة الدراسة:

إن للمرأة دورًا حيويًا في الحياة العامة حيث إنها شطر المجتمع ويتوقف على صلاحها ومشاركتها الجادة تقدم المجتمع ورفعة شأنه فالمرأة كيان محترم كالرجل فللمرأة دور جاد وبناء في مجتمعنا فهي مربية الأجيال والمدرسة والطبيبة والعالمة والمخترعة وقد أسهمت الشرائع السماوية في التخفيف عن المرأة ورفع المظالم التي كانت تلحق بها وجاء التشريع الإسلامي فقضى على مبدأ التفرقة بين الرجل والمرأة في القيمة الإنسانية ومنحها من الحقوق المادية والروحية ما رفع مكانتها إلى مرتبة لم تصل إلى مثلها في أرقى الأمم الحديثة.

ويعد وضع المرأة في أي مجتمع أحد المعايير الأساسية لقياس درجة تقدمه وأنه لا يتصور أن يتقدم مجتمع في عصرنا الحالي بخطى منتظمة دون النصف الآخر من أفراده و عليه فإن مقدار ما يمنح للمرأة من حقوق قد يتفاوت تبعا لكل مجتمع و مدى تطوره ودرجة تمسكه بالأمر الواقع الذي ترسمه لعدة قرون مضت (منظمة المرأة العربية، ٢٠١٧، ص٩).

وعلى الرغم مما يتضمنه القانون الدولي من حقوق المرأة إلا أن هذه الحقوق لطالما كانت عرضة للانتهاك ولطالما كانت المرأة ولا تزال ضحية لهذه الانتهاكات والسبب في ذلك يعود إلى ضعف وجود جهاز مراقبة يشرف على تنفيذ أو تطبيق تلك النصوص من العمل وانعدام الجدية والفاعلية في هذه الأجهزة إن وجدت (النمري،٢٠١٩، ص٤).

وتتعرض النساء للعنف في جميع أنحاء العالم وتعاني النساء من الإيذاء النفسي والجسدي الذي يبلغ حد فقدان الحياة أحيانا كما تتحمل بعض المجتمعات التكلفة الاقتصادية المترتبة على علاج وإعادة تأهيل النساء الناجيات من العنف وأيضا أطفالهن ومثل هذه الظاهرة تؤدي إلى ضعف مشاركة المرأة في تنمية مجتمعاتها وتقدمها وتعد مشكلة العنف ضد النساء مشكلة عالمية وهو يتخذ أشكالا متنوعة وفقا للتاريخ والثقافة والخبرات غير أنه يتسبب في معاناة كبيرة إلى النساء وأسرهن ومجتمعاتهن المحلية ويتم التعبير عنه من خلال السعي إلى ممارسة السلطة والسيطرة على حياتهن .

حيث تعتبر ظاهرة العنف ضد المرأة من القضايا المستمرة والمستجدة والموثقة في جميع دول العالم إذ لا يخلو مجتمع من هذه الظاهرة كما أن القضاء على العنف ضد المرأة لا يكون من خلال تحقيق المساواة المطلقة بين الجنسين بقدر ما هو

ضرورة تفعيل المبادئ القانونية والأخلاقية القائمة مع التسامح ونبذ العنف وتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية إذ أنها الديانة الوحيدة التي دعت إلى الرفق في كل شيء وليس بالمرأة فقط (رضوان،٢٠١٨ ،ص١٦٢).

ولأهمية الاهتمام بالمرأة في جميع نواحي حياتها و حمايتها من العنف ظهرت العديد من الجهات والمؤسسات التي تسعى إلى حماية المرأة من العنف حيث أكد على ذلك العديد من الدراسات وبناء عليه ظهرت العديد من المؤسسات الحكومية والأهلية لمواجهة أو للحد من العنف الأسرى فنجد أن منظمة العفو الدولية أطلقت حملتها العالمية لمناهضة العنف بعنوان " فالتضع حد للعنف ضد المرأة إلى جانب أنها تدعو زعماء العالم والمنظمات والأفراد إلى التعهد علنا لجعل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واقعا ملموسا بالنسبة لكل النساء وتعتبر مراكز استضافة المرأة المعنفة أحد المشروعات التي تسعى إلى تنمية وحماية المرأة إلى جانب التصدي لقضايا العنف وذلك من خلال توعيتها بالقوانين وحقوقها كإنسان وخلق اتجاه إيجابي لمواجهة هذه القضية وتمكين المرأة بمقاومة أساليب العنف التي تمارس نحوها (عبد المنعم، ص٤٢١: ٤٢٣).

ولما كانت قضية المرأة المعنفة من القضايا الهامة والمحورية التي تؤثر بشكل مباشر في إحداث الاستقرار والأمن في المجتمع المصري فقد تناولها بالبحث والدراسة العديد من الباحثين ، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

- دراسة بشرى العبيدي (٢٠١٠): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أشكال العنف ضد المرأة وأيضا عواقب العنف وأسباب انتشاره في العالم أجمع وتوصلت إلى طريقة علاج هذه الجريمة هي القانون فمن دون قانون يحمي الإنسان والمرأة فلن يكون هناك أي نفع من كل ما قيل ويقال وكتب ويكتب عن العنف ضد النساء وأوصت هذه الدراسة على العمل الجاد والهادف لضمان معرفة النساء كافة حقوقهن وتمكينهم من المطالبة بتوفيرها وتخصيص تشريع يعالج مشكلة العنف ضد المرأة بجميع أشكاله.
- دراسة محمود سرحان (٢٠١١): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آليات المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة من الاندماج في تنمية المجتمع وأيضا تنمية القاعدة المعرفية للمرأة كي يمكنها أن تفكر وتناقش وتتصرف بشكل مستقل وتوصلت إلى بعض مؤشرات آليات تمكين المرأة منها: مساعدة المرأة على اكتساب مهارات عملية جديدة، زيادة مشاركة المرأة في المنظمات المحلية، تنمية المهارات الحياتية للمرأة

وأوصت الدراسة ضرورة تحسين أوضاع النساء المعيشية والعملية ودمج النساء بحيث يكن جزء من مجهودات التنمية الأساسية.

- دراسة اشواق المانع (٢٠١٣): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على احتياجات المرأة المعنفة من الناحية النفسية والاجتماعية والاقتصادية والترويحية وتوصلت إلى أن أكثر الاحتياجات إلحاحا لدى المرأة المعنفة الاحتياجات النفسية وجاءت الاحتياجات الاجتماعية بالدرجة الثانية والحاجات الاقتصادية بالدرجة الثالثة والاحتياجات الترويحية كآخر الاحتياجات لدى المرأة المعنفة وأوصت بأن يتم الأخذ بنتائج احتياجات المرأة المعنفة ويبنى عليها التخطيط لعمل التوعية المجتمعية بظاهرة العنف الأسري.
- دارسة نجلاء عبد المنعم (٢٠١٨): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم مظاهر العنف التي تعرضت لها المرأة المعنفة وواقع العمل المهني الذي يقدمه المركز وتوصلت إلى ضرورة توفير برامج متطورة للمستفيدات وتزويد المركز بأحدث الأجهزة المتطورة.
- دراسة أسماء الجعفراوي(٢٠٢٠): هدفت هذه الدراسة إلى التوصل لرؤية مستقبلية للتخفيف من مشكلة العنف ضد المرأة من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية وتوصلت إلى وجود العديد من أسباب العنف ضد المرأة منها أسباب نفسية وأسباب اجتماعية وأسباب زوجية وأسباب ثقافية وقانونية وأسباب بيئية وأيضا وجود مجموعة من الجهود الدولية التي تعمل على التخفيف من مشكلة العنف ضد المرأة منها حملة اتحدوا في فبراير ٢٠٠٨ والمجلس القومي للمرأة ووحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل بوزارة العدل.
- دراسة سمير حسن (٢٠٢٠): وقد هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على معنى الحياة عند المرأة المعنفة وتقليل المعنى السلبي له وزيادة المعنى الإيجابي والتفاؤل للحياة وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسيه (تحديد الهدف من الحياة – الرضا والقبول للحياة – المسئولية تجاه الحياة) وتوصلت الدراسة إلى أن العنف ضد الزوجة ظاهرة منتشرة في جميع المجتمعات وأن العنف ضد المرأة يفقدها ذاتها وعدم الثقة في نفسها ولا تستطيع تحديد أهدافها من الحياه وأوصت الدراسة إلى ضرورة وعي الأزواج بقيمه المرأة في الأديان السماوية وعدم تعنيفها وأهميتها لإقامة الأسرة وضرورة استخدام برامج في الخدمة الاجتماعية لدراسة تلك المشكلات.

- دراسة اسماء محمد (٢٠٢١): وقد استهدفت هذه الدراسة تحديد العوامل المؤدية إلى العنف ضد المرأة وتحديد أشكاله وآثاره والمعوقات التي تحول دون تخفيف مشكلة العنف ضد المرأة وتوصلت هذه الدراسة إلى أن نسبة (٤٠٪) من عينة الدراسة وهم النسبة الأكبر حاصلون على مؤهل عالي في حين أن (٣٠ ٪) منهم حاصلين على مؤهل متوسط وأن نسبة (٩٥٪) من جملة آراء عينة الدراسة كانت سكوت المرأة على العنف تجنبا للطلاق وأوصت هذه الدراسة على ضرورة الاهتمام بالعنف ضد المرأة وضرورة تنفيذ قوانين وتشريعات لحماية أفراد الأسرة وأهمية إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول العنف الأسري ضد المرأة.
- دراسة سناء زهران (٢٠٢١): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأدوار الفعلية للأخصائي الاجتماعي ضمن فريق العمل بمراكز مساندة المرأة المعنفة و توصلت إلى بعض المؤشرات الخاصة بمناهضة أي شكل من أشكال العنف الموجه ضد المرأة منها تكثيف البرامج والحملات الإعلامية المختلفة لزيادة وعي المرأة بحقوقها وفرض التعليم على المرأة ومعاقبة من يحرمونها من ذلك وتفعيل دور مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في دعم ومساندة المرأة المعنفة.
- دراسة هورفارث ٢٠١٣: (Horvath) هدفت إلى الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة وتوصلت إلى أهمية دور وسائل الإعلام في الحد من ظاهرة العنف وضرورة وضع برامج تدخلات اجتماعية لمواجهة هذه الظاهرة ومساندة المرأة وتمكينها وتأهيلها للحياة مرة أخرى.
- دراسة كيريدج ٢٠١٦ (Kerridge): هدفت إلى معرفة العوامل المؤدية للعنف ضد المرأة وتوصلت إلى أن الفقر والبطالة من أكثر العوامل المؤدية إلى زيادة خطر تعرض المرأة للعنف الأسري.
- دراسة ماموي ٢٠١٧ (Mamuye): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الحالة التعليمية على المرأة المعنفة وتوصلت إلى أن المستوى التعليمي العالي للمرأة يعتبر بمثابة الحاجز الوقائي ضد العنف الأسري وأوصت بضرورة جعل التعليم إجباري للمرأة وسن العقوبات لمن يقوم بحرمانها من ذلك.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة من خلال الآتي:

-أكدت بعض الدراسات السابقة علي أهمية التعرف علي احتياجات المرأة المعنفة وأيضا عواقب وأشكال العنف وأسباب انتشاره في كافة انحاء العالم، وتصور مقترح

لمواجهته من منظور الخدمة الاجتماعية، ومنها دراسة (بشرى العبيدي، ٢٠١٠م)

-اظهرت بعض الدراسات احتياجات المرأة المعنفة وأكدت علي اهمية العمل على اشباعها بالوسائل المناسبة ومنها دراسة (اشواق المانع، ٢٠١٣)

-توصلت بعض الدراسات السابقة إلي رؤية مستقبلية للتخفيف من ظاهرة العنف ضد المرأة ووجود مجموعه من الجهود التي تعمل علي ذلك ومنها دراسة (أسماء الجعفراوي ٢٠٢٠)

-أكدت بعض الدراسات السابقة علي اهمية الجمعيات الاهلية كقطاع ثالث متميز عن كل من القطاع الحكومي والخاص في تحقيق التمكين من خلال اشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات وتنمية القدرات لفئات المجتمع بشكل عام والنساء المعنفات علي وجه الخصوص ومنها دراسة (محمود سرحان ٢٠١١)

-توصلت بعض الدراسات السابقة ، الي انتشار ظاهرة العنف في جميع المجتمعات، وضرورة مواجهة العوامل المؤدية للعنف ضد المرأة ومنها دراسة (سمير حسن ٢٠٢٠)

هذا ولقد نالت الشراكة بين المؤسسات اهتمامًا كبيرًا في الفترة الأخيرة، باعتبارها إحدى الاستراتيجيات التي تتبناها الدولة المصرية لمواجهة مشكلات المجتمع وتلبية احتياجاته، والعمل على الاستفادة مما لدى الجمعيات الأهلية من خبرات وإمكانيات بشرية ومادية تؤهلها لإدارة وتمويل المشروعات المختلفة من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

وتعتبر الشراكة أكثر اتساعًا من المشاركة؛ لأن فيها يتقاسم الشركاء من أطراف المجتمع وتنظيماته الأدوار والمسئوليات والمصالح المتبادلة وصولًا لتحقيق الأهداف المرجوة، كما أنها تعمل على توثيق الروابط وتضافر الجهود والتنسيق بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية في المجتمع في جو من التفاهم والتعاون وتبادل الخبرات والأفكار وتقاسم المعارف و تعزيز الثقة، من أجل إيجاد علاقات تعاونية فعالة تحقق الشروط التي تستنفر جهود كافة التنظيمات الاجتماعية والمهنية في المجتمع في دعم القضايا المطروحة ومن بين التنظيمات الاجتماعية المهمة التي يمكن تفعيل الشراكة من خلالها الجمعيات الأهلية؛ نظرا لما تتمتع به من إمكانيات وموارد بشرية لديها القدرة والدافعية لممارسة العمل التطوعي (محروس ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٨) .

ونظرا لأهمية الشراكة المؤسسية وما تحققه من أهداف فقد تناولها بالبحث العديد من الباحثين ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

_ دراسة سليمان (٢٠١٩): هدفت إلى معرفة أهمية الشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية وتوصلت أن هذه الشراكة لها دور أساسي في مواجهة العديد من المشكلات التي تواجه المجتمع .

دراسة بندق (٢٠١١): هدفت إلى تحديد الدور الذي يقوم به المجلس القومي للمرأة في مجال العمل العام وتحديد صور الشراكة السياسية القائمة و توصلت إلى أن أكثر أدوار المجلس في تنشيط دور منظمات المجتمع المدني في إطار العمل العام يتمثل في متابعة الجهود المبذولة في إطار المجتمع المحلي، عقد دورات تدريبية وعقد ندوات تثقيفية لتنمية وعي المرأة المصرية.

٢٠١٨ Jaehong Park) _) استهدفت العلاقة بين الشراكة المؤسسية وإيجاد قيم التعاون وتوصلت أنه كلما زاد التعاون بين هذه المؤسسات زاد تماسكها وقوتها مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

-دراسة منال (٢٠٠٨) هدفت إلى معرفة دور المشاركة المجتمعية في تطوير المجتمع المحلي

والتعرف على وسائل المشاركة المجتمعية التي تساعد في تحقيق الأهداف والتنمية وإيجاد حلول لمواجهة المشكلات التي تتعرض لها الشراكة.

-دراسة يوسف, سعيد (٢٠١٠) هدفت إلى أهمية تمويل الشراكة المجتمعية ودعمها بصور غير تقليدية بجانب تنفيذ فعاليات تهدف إلى دعم واستدامة الشراكة عن طريق التوجه الإعلامي لإبراز الدور القوي للبحث العلمي في مجال تطوير المجتمع

- دراسة رانيا (٢٠١٥): ركزت على معرفة كافة الصعوبات التي تعوق عملية تمكين المرأة بالمجتمع ومساهمتها في تحقيق التطور والتنمية وأيضا التعرف على دور وفاعلية الخدمة الاجتماعية في مواجهة تلك الصعوبات وتوصلت إلى عدم اعتراف النساء بقدراتهم وكفاءتهم مقارنة بالرجل مما يجعلها تهمش سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

- دراسة فاروق (٢٠٠١): ركزت على تحليل سياسات الجمعيات الأهلية في محافظة الفيوم والموجهة لتمكين المرأة، وتأثير تلك السياسات على الأسرة والمجتمع وتوصلت إلى كفاءة هذه الجمعيات في العمل على زيادة الدخل للمرأة وأيضا توعيتها بالنواحي الثقافية والسياسية.

- دراسة هدى (٢٠٠٤) اهتمت بدور مشاركة المرأة في الحياة وتوصلت إلى وجود العديد من العقبات التي تواجه المستفيدات من الجمعيات النسائية مثل :قلة الوعي بالحقوق

السياسية والاجتماعية الخاصة بهم وعدم الفهم التام لأدوارها الإيجابية.

- دراسة Susskind (٢٠٠١) أكدت على وجود ربط بين المشاركة والتمكين في تشجيع الشباب على صنع القرارات وأيضا رفع مستوى قدراتهم

- دراسة MARTIN (٢٠٠٥) أكدت على أهمية التعليم في تحقيق ذات المرأة وتمكينها من النواحي الاجتماعية والاقتصادية ويساهم في تغيير توقعات الحياة لديها والتعرف على قدراتها والعمل أيضا على تنميتها وبالتالي تساعد في تحقيق نمو وتطور المجتمع.

- دراسة فاتن (٢٠٠٧) اهتمت بأهمية تحديد مدى تأثير البرامج التدريبية المتطورة في تحسين دور الاخصائيات في العمل مع الجماعات النسائية لقدرتهم على استخدام الأساليب المهنية المختلفة.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة من خلال الآتي:

-أكدت بعض الدراسات السابقة ، علي أهمية وحتمية الشراكة المؤسسية بين المنظمات الاهلية للتغلب علي العديد من المشكلات التي تواجه كل منهم علي سواء وبالتالي تحقيق التمكين للمرأة المعنفة ، ومنها دراسة (سليمان كمال، ٢٠١٩م)

-اظهرت بعض الدراسات السابقة انه علي الرغم من ان الجمعيات الاهلية مع اهمية ادوارها المتميزة في مجال التنمية والرعاية الاجتماعية وبالتالي تحقيق التمكين بالمعدلات المطلوبة إلا انها تواجه العديد من المشكلات التي تحول دون تحقيق اهدافها في هذا المجال ومنها دراسة (رانيا معمر، ٢٠١٥م)

-توصلت بعض الدراسات السابقة إلي دعم وتمويل الشراكة المجتمعية وأهمية دور وسائل الاعلام في الحد من ظاهرة العنف ومنها دراسة (يوسف سعيد ٢٠١٠م)

-أكدت بعض الدراسات السابقة علي تنشيط وتطوير دور منظمات المجتمع المدني بشكل عام والمنظمات المعنية بالمرأة بشكل خاص وتوفير كافة البرامج المتطورة لتحقيق الاستفادة اللازمة ومنها دراسة (حسام بندق ٢٠١١م)

ويعتبر التمكين عملية تعليمية تزيد من وعي الأفراد و تمكينهم من التعامل مع العوائق والمشكلات كما أنه يمثل أطر عامة وأساليب علمية تستهدف مساعدة الفئات السكانية الضعيفة وتقويتها، اجتماعيا واقتصاديا بحيث يصبح أكثر قدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات وصنعها والتي تتصل بإشباع حاجاتهم ومواجهة مشكلات مجتمعاتهم (بشر، ٢٠٢٠ ، ص٢٥:ص٢٦)

وتستهدف الاستراتيجية القومية لتمكين المرأة ٢٠٣٠ العمل على ترسيخ المساواة في

الحقوق والتكافؤ في الفرص كأساس لبناء المجتمع وعلى إلزام الدولة المصرية بالقضاء على كافة أشكال التميز وحماية ورعاية المرأة في كافة ربوع الوطن وتصدر الاستراتيجية في مستهل عام ٢٠١٧ ويمتد الأفق الزمني لتنفيذها حتى عام٢٠٣٠، وتشتمل على أربعة محاور وهم التمكين السياسي وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة والتمكين الاقتصادي والتمكين الاجتماعي والحماية، فضلا عن العمل الجاد على تغيير ثقافة المجتمع نحو المرأة وتعزيز سبل حصولها على حقوقها القانونية وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها قوانين الأحوال الشخصية إلا أنه لا زال أمام المجتمع المصري تحد كبير لتمكين القاعدة العريضة من نساء مصر وهو ما يتطلب استراتيجية متكاملة وطموحه تشارك في تفعيلها كل فئات المجتمع و مؤسساته (المجلس القومي للمرأة ، ٢٠١٧ ، ص١: ٣)

وتعتبر الخدمة الاجتماعية من المهن التي تتعامل مع المجتمع وتسعى إلى المساهمة الإيجابية في حل مشكلاته ومواجهة معوقاته ويعتبر العمل مع المرأة أحد اهتمامات الخدمة الاجتماعية التي تسعى من خلالها إلى تحقيق تكامل معارفها ومهاراتها وقيمها لتأكيد حقوق المرأة وتسعى إلى زيادة الأداء الاجتماعي للمرأة كأحد الركائز الأساسية في تنمية المجتمع كما أنها تسعى للاستفادة من إمكانات المرأة كمهنه لها دور المبادرة في الوصول إليها ودعمها (عبد المنعم، ص١٦)

كما أن طريقة تنظيم المجتمع تمارس من خلال هيئات ومؤسسات متخصصة اتفق على تسميتها بأجهزة تنظيم المجتمع ، وتعبر هذه الأجهزة عن الثروة الأساسية في المؤسسات والمنظمات بكافة أنواعها الإنتاجية والحكومية والأهلية ألا وهي الموارد البشرية حيث تضمنت الأفراد العاملين في المنظمات من مختلف النوعيات والتخصصات مهما اختلفت وتنوعت مستوياتها وأنواع الأعمال التي يقومون بها (خاطر، ١٩٩٤، ص ٢٠).

حيث تسهم طريقة تنظيم المجتمع في تحقيق الأهداف وإحداث التغيير المطلوب لدفع المجتمع الإنساني نحو التقدم والرفاهية كما أن الطريقة لديها من الاستراتيجيات والنماذج العلمية مثل استراتيجية التمكين تساعدها على تحقيق أهدافها كما أنها أداة فعالة لإحداث تغيرات في التنظيمات الاجتماعية لتصبح أكثر كفاءة وفاعلية من خلال استثارتهم كتغير عاداتهم وسلوكهم وأنماطهم ومساعدتهم على بناء قدراتهم وزيادة كفاءتهم.

وفي ضوء ما سبق فقد تحددت مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس مؤداه: ما الواقع

الفعلي للشراكة المؤسسية بين مؤسسة الجزويت والجمعيات الأهلية في تمكين المرأة المعنفة؟

ثانيا: أهمية الدراسة:

- تركيز العديد من الدراسات في الآونة الأخيرة بقضايا المرأة باعتبارها ركيزة أساسيه لإحداث التنمية .
- تزايد إحصائيات تعرض المرأة للعنف .
- أهمية الشراكة المؤسسية كاستراتيجية تساعد على مواجهة مشكلات المرأة المعنفة وتمكينها .
- شهد المجتمع المصري في الآونة الأخيرة تحولات ثقافية تحمل في طياتها نظرة دونية تجاه المرأة .

ثالثا: أهداف الدراسة

١- تحديد الواقع الفعلي للشراكة المؤسسية كآلية لتمكين المرأة المعنفة.

٢- تحديد الصعوبات التي تواجه الشراكة المؤسسية كآلية لتمكين المرأة المعنفة.

٣- تحديد المقترحات اللازمة لتفعيل الشراكة المؤسسية كآلية لتمكين المرأة المعنفة.

رابعا: تساؤلات الدراسة:

١- ما الواقع الفعلي للشراكة المؤسسية كآلية لتمكين المرأة المعنفة؟

٢- ما الصعوبات التي تواجه الشراكة المؤسسية كآلية لتمكين المرأة المعنفة؟

٣- ما المقترحات اللازمة لتفعيل الشراكة المؤسسية كآلية لتمكين المرأة المعنفة؟

مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم الشراكة:

يعتبر مفهوم الشراكة من المفاهيم ذات الدلالات المتعددة ويعد هذا المفهوم ترجمة للمصطلح الأجنبي ((united National(١٩٩٨) (partnership public private) (PPP) وهناك العديد من التعريفات الخاصة بموضوع الشراكة يمكن عرضها فيما يلي:

فالشراكة تعني: اشتراكا وتشاركا وشارك إحداهما الآخر وجمعها شرائك (ابادي،٢٠٠٥،ص٣٠٨)

وقد عرف المجلس الوطني الأمريكي الشراكة بأنها: مشروعات تعاونية تقوم على عقود طويلة الأجل تقدم بموجبها خدمات عامة على أساس احتياجات عامة محددة بوضوح (ربابعه، ٢٠١٠)

كما عرفت الشراكة على أنها علاقة مشاركة بالمخاطرة بين القطاعين العام والخاص بناء على طموح مشترك من أجل تحقيق هدف مأمول للسياسة العامة للدولة (الرشيدي،٢٠٠٦)

تعرف الشراكة علي انها علاقة مشاركة بالمخاطرة بين القطاعين العام والخاص بناء علي طموح مشترك من اجل تحقيق هدف مأمول للسياسة العامة للدولة (الرشيدي، ٢٠٠٦)

وتعرف ايضا علي انها اتفاقية تتم من خلالها دمج الموارد المالية والموارد البشرية لتحقيق مشاريع متعلقة بالبنية التحتية وتقديم خدمات للمواطنين تصب في اطار السياسة العامة للدولة – الشراكة هي اقتسام المخاطر(حسن ،٢٠٢١ ،ص٩)

(Deborah.Brown) وعرف ديبورية برون

الشراكة علي انها تلك العملية التي تستهدف خلق الاتفاق والتعاون بين كافة قوي المجتمع من حكومات محلية وقومية ومنظمات مجتمع مدني وجماعات المواطنين والقطاع الخاص في جهود تحسين نوعية الحياة في المجتمع (Deborah m . Brown) ، ٢٠٠٣، (p:٢٢

٤:تعرف ايضا بانها تفاعل الكيانات الفاعلة والمكونة للمجتمع لتحقيق التوازن في تحمل المسئوليات تجاه تنمية هذا المجتمع تنمية مستدامة (نيفين ،٢٠١١ ،ص٣٦)

-مفهوم المرأة المعنفة:

يعرف العنف لغويا: تعني كلمة عنف في اللغة العربية استخدام القوة وعدم الرفق(ابن منظور، ٤٢٩)

العنف هو: استخدام الضغط أو القوة استخدام غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد أو جماعة ما(رشوان،٢٠٠٣، ١٠٧)

والعنف ضد المرأة: يعني ذلك السلوك أو الفعل الموجه إلى المرأة على وجه الخصوص سواء أكانت زوجة أو أما أو أختا أو ابنة ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية الناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة على السواء(عبد الوهاب ، ١٩٩٤،ص١٦٠)

نظرية التبادل:

تقوم هذه النظرية على افتراض مؤداه أن التبادل عملية هامة ومحورية في الحياة الاجتماعية ويرى (بلاو) أن التبادل يتكون من الأفعال التطوعية التي يقوم بها الأفراد

ويحركها العائد المتوقع الحصول عليه من الآخرين وهو مفهوم يشير لاشتراك مجموعة منظمات في تحقيق الأهداف بما لديها من موارد يمكن تبادلها فيما بينها لتحقيق هذه الأهداف أو الأغراض، ومن ثم توجهنا النظرية لأن نكون واقعيين في نظرتنا للعلاقات بين الهيئات والاجتماعية أو المنظمات الحكومية التي تتعامل في المنطقة، لأن النظرة القديمة ترى أنها بطبيعتها تسعى للتعاون مع غيرها دون قيدًا أو شرط، بينما من منظور تلك النظرية نجد أن المنظمات تكون في حالة استقرار نسبي وحرية نسبية في توجيه أمورها، وأن دخولها مع غيرها في علاقات يقتضي نفقات كالمال والخدمات، ولذلك فهي لن تسعى للاشتراك في أي جهد تعاوني مشترك لخدمة منطقتها إلا إذا أدركت أن هناك مقابل سيعود عليها، ومن أهم صور التبادل بين المنظمات:

. تبادل السياسات وبرامج العمل المشترك والخطط.

. تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بموضوع التنسيق فيما بين المنظمات.

. تبادل الإمكانيات والموارد المادية والبشرية.

ومن أهم افتراضات التبادل الجيد بين المنظمات :

. أن المنظمات أو الأفراد المشاركين في العلاقات التبادلية يسعون لتحقيق أهداف مرغوبة لديهم .

. أن الأنشطة الاجتماعية لكل منها تتضمن تكلفة كالوقت والموارد والطاقة.

. يسعى كل من الطرفين المشاركين في التبادل لأن يكون العائد أعلى من التكلفة .

و من شروط التبادل بين المنظمات :

. تنوع أهداف المنظمات بحيث يؤدي التبادل لإيجاد تكامل في الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع .

. أن يكون العائد مفيد للطرفين تجنبًا لحدوث صراع أو نزاع بينهما .

. أن تكون الأهداف والمصالح المشتركة للطرفين واضحة بحيث تدرك كل مؤسسة مصالح وأهداف الأخرى.

. أن تكون هناك عدالة في توزيع العائد من التبادل على الطرفين (محمد ،٢٠٢٠،ص ٨٨)

وتستند الدراسة الحالية لمعطيات نظرية التبادل، والتي تؤكد على أن لكل من الجمعيات القاعدية يمكن لها من خلال اليات الشراكة تعويض نواحي النقص وأوجه القصور النسبي سواء في الموارد والإمكانيات المادية والبشرية من خلال عملية التبادل،

لتحقيق الأهداف المشتركة في تمكين المرأة المعنفة والتي هي بمثابة أهداف عامة لتلك المنظمات وللبيئة الخارجية والمجتمع المحلي.

مجالات الدراسة:

أولا: نوع الدراسة:

تنتمي الدراسة الحالية إلى نمط الدراسات الوصفية، التي تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة، وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها، وتصل عن طريق ذلك إلى تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي تقوم الباحثة بدراستها.

هذا وقد قامت الباحثة باتباع إجراءات منهجية معينة للوصول إلى الأهداف الأساسية التي تركز على رصد الواقع الفعلي للشراكة المؤسسية في تمكين المرأة المعنفة

ثانيا: المنهج المستخدم:

ارتباطًا بنوع الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها فإن المنهج المستخدم هو منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة لمجموعة من النساء المعنفات المستفيدات من جهود الجمعيات، وكذلك العاملين بها.

ثالثا: أدوات الدراسة:

إن أدوات الدراسة هي وسيلة الباحث لجمع البيانات ولتحقيق الهدف من البحث ولذا اعتمدت الباحثة في دراستها:

استمارة استبيان طبقت على عينة من النساء المتواجدات بالمؤسسة لتحديد أهم الأنشطة والممارسات والمبادرات التي تقدمها الشراكة المؤسسية بهدف تمكين المرأة المعنفة.

صدق وثبات الاستبيان:

الصدق الظاهري:

تم عرض الاستبيان على عدد (١٠) محكمًا لتحكيم الأداة وإبداء رأيهم في مدى صلاحيتها من حيث المضمون والصياغة لتحقيق أهداف الدراسة، وفي ضوء ذلك تم حذف وتعديل وإضافة العبارات وفقًا لما حصلت عليه من نسبة اتفاق لا تقل عن (٨٠٪) مما أسفر عن وضع الاستبيان في صورته النهائية في (٤) أبعاد رئيسية وفي (١٠) عبارة تتصل بكل بعد من أبعاد الاستبيان، بالإضافة إلى البيانات الاولية، ثم قامت الباحثة بوضع تدرج ثلاثي للاستجابة (نعم) و (إلي حد ما) و (لا) ، وبتلك المرحلة أيضًا

تحقق الصدق الظاهري للاستبيان.

صدق الاتساق الداخلي:

جدول (١) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه

المحور الأول						المحور الثاني	
البعد الأول		البعد الثاني		البعد الثالث			
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	**٠,٦٧٨	١	**٠,٧٢٩	١	**٠,٥٩٩	١	**٠,٧٢٩
٢	**٠,٦١٦	٢	**٠,٧٦٣	٢	**٠,٨١٠	٢	**٠,٧٩٩
٣	**٠,٧٨٣	٣	**٠,٦٧٧	٣	**٠,٧٣٦	٣	**٠,٧٨٣
٤	**٠,٨٥٢	٤	**٠,٨٧٦	٤	**٠,٦٩٩	٤	**٠,٦٢٩
٥	**٠,٦٨٩	٥	**٠,٦٢٩	٥	**٠,٧٧٧	٥	**٠,٦٦٣
٦	**٠,٦٦٢	٦	**٠,٦٨٢	٦	**٠,٧٥٥	٦	**٠,٦٨٩
٧	**٠,٨٥٢	٧	**٠,٨٦١	٧	**٠,٧٨٣	٧	**٠,٦٧٧
٨	**٠,٦٩١	٨	**٠,٨٠٣	٨	**٠,٦٩٠	٨	**٠,٨٠٨
٩	**٠,٨٧٦	٩	**٠,٦١٦	٩	**٠,٧٦٨	٩	**٠,٧٦٤
١٠	**٠,٦٧١	١٠	**٠,٨٤٤	١٠	**٠,٨٧٥	١٠	**٠,٧٦٥
						١١	**٠,٧٤٤
						١٢	**٠,٦٣٣

** وجود دلالة عند مستوى (٠,٠١)

يلاحظ من الجدول (١) أن معاملات ارتباط كل فقرة من فقرات الاستبيان والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه جاءت جميعها دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠,٠١)، مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان.

ثم قامت الباحثة باستخراج معاملات الارتباط بين درجة كل بُعد ودرجة الاستبيان الكلية وكانت النتائج كالتالي:

جدول (٢) معاملات الارتباط بين درجة كل بُعد ودرجة الاستبيان الكلية

المكون	معامل الارتباط	المحور الثالث	معامل الارتباط
البعد الأول	**٠,٧٨٢	البعد الثالث	**٠,٧٧٥
البعد الثاني	**٠,٧٧٤	البعد الرابع	**٠,٧٧٩

** وجود دلالة عند مستوى (٠,٠١)

يتضح من الجدول (٢) السابق أن قيم معاملات الارتباط لمحاور الاستبيان بدرجة كل محور جاءت بقيم مرتفعة وكانت جميعها دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠,٠١) مما يعني وجود درجة عالية من الصدق البنائي للاستبيان، مما تجعله صالح

للتطبيق الميداني.

ثبات الاستبيان:

للتحقق من ثبات الاستبيان استخدمت الباحثة معادلة ألفا كرونباخ لعينة استطلاعية مكونة من (٣٠ من النساء المعنفات) ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات الناتجة باستخدام هذه المعادلة:

جدول (٣) معاملات ثبات أدوات الدراسة طبقاً لأبعاد الاستبيان

المكون	معامل الفاكرونباخ	المكون	معامل الفاكرونباخ
البعد الأول	٠,٧٥	البعد الثالث	٠,٧٨
البعد الثاني	٠,٧٤	البعد الرابع	٠,٧٦
الاستبيان ككل ٠,٧٦			

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات جاءت بقيم عالية وبلغ معامل الثبات الكلي للاستبيان (٠,٧٦)، مما يدل على ثبات الاستبيان، الأمر الذي يدل على إمكانية الاعتماد على نتائجه.

رابعا: مجالات الدراسة:

أ- **المجال المكاني**: قامت الباحثة بتطبيق هذه الدراسة في بعض الجمعيات القاعدية بمحافظة المنيا مركز أبو قرقاص وعددهم خمس جمعيات وهم كالآتي:

١- نور الإسلام ٢-نهضة مصر ٣-الفاروق

٤-مؤسسة بداية ٥-المركز التنموي

مبررات اختيار المجال المكاني:

وقامت الباحثة باختيار هذا المكان للأسباب الآتية:

١- احتواء محافظة المنيا علي أكبر عدد من الجمعيات التي تعمل علي تقديم الدعم والمساعدة للنساء المعنفات.

٢- ترحيب الجمعيات القاعدية علي إجراء الدراسة، وتوفير مكان لعقد الاجتماعات مع مسؤولي المؤسسة وأيضا مع النساء المعنفات.

٣- توافر عينة البحث وسهولة التعامل معها.

٤- قرب المكان مما يسهل علي الباحثة التردد علي مفردات العينة بهدف الحصول علي البيانات والمعلومات التي تهدف إليها الدراسة الحالية.

ب- **المجال البشري**: تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية غير منتظمة من النساء المعنفات المترددات على الجمعيات وعددهن (٢٠٥).

ج – **المجال الزمني**: وهى الفترة التي تمت فيها جمع المادة العلمية، وكتابة الجزء النظري، وبناء الأدوات، وتحليل النتائج وتفسيرها، وكتابة النتائج العامة من بداية شهر يناير٢٠٢٣م حتى آخر شهر مايو٢٠٢٤م، بينما الفترة الزمنية للجانب الميداني من ٢٠٢٤/١/١٥ وحتى ٢٠٢٤/٥/٢٥.

خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (٤) يوضح استجابات عينة الدراسة طبقًا للسن

السن	ك	%
أقل من ٣٠ سنة	١٥٧	٧٦,٥٩
من ٣٠ لأقل من ٤٠ سنة	٢٦	١٢,٦٨
من ٤٠ لأقل من ٥٠ سنة	١٦	٧,٨٠
٥٠ سنة فأكثر	٦	٢,٩٣
مجموع	**٢٠٥**	**١٠٠**

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٤) يتضح ان الغالبية العظمي من النساء المعنفات عينة الدراسة تقع أعمارهم في الفئة العمرية) الاقل من ٣٠ سنة) بنسبة (٧٦,٥٩٪) ، يليها الفئة العمرية (من ٣٠ لأقل من ٤٠ سنة) بنسبة (١٢,٦٨٪) ، ثم الفئة العمرية من (٤٠لأقل من ٥٠ سنة) بنسبة (٧,٨٠٪)، تليها الفئة العمرية (من ٥٠ سنة فأكثر) بنسبة (٢,٩٣٪)، وتشير تلك الاستجابات النساء التي تعاني من العنف غالبا ما تكون في مرحلة الشباب نظرا لطبيعة المجتمعات الريفية وما يسود بها من عادات وتقاليد تفضل زواج النساء في سن مبكره.

جدول رقم (٥) يوضح استجابات عينة الدراسة طبقًا للمؤهل

الحالة التعليمية	ك	%
دبلوم متوسط	١٣١	٦٣,٩٠
جامعي	٦٨	٣٣,١٧
دبلوم دراسات عليا	٣	١,٤٦
ماجستير	٢	٠,٩٨
دكتوراه	١	٠,٤٩
مجموع	**٢٠٥**	**١٠٠**

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٥) يتضح ان المؤهل الدراسي لغالبية النساء المعنفات جاء في مقدمته المؤهل المتوسط او(دبلوم) زراعي او صناعي او تجاري. بنسبة (٦٣,٩٠٪)، تلاه في الترتيب الثاني المؤهل الجامعي بنسبة (٣٣,١٧٪)، بينما جاء في الترتيب الثالث (دبلوم دراسات عليا) بنسبة (١,٤٦٪)، تلاه في الترتيب الرابع الحاصلين علي(الماجستير)بنسبة (٠,٩٨٪) وجاء في الترتيب الاخير الحاصلين علي (الدكتوراة) بنسبة (٠,٤٩٪)، ولعل تلك الاستجابات تشير إلى ارتفاع معدلات العنف الموجة نحو النساء الحاصلين علي المؤهلات المتوسطة نظرا لانخفاض المستوى التعليمي وما قد يرتبط به من انخفاض مستوي الوعي بالأدوار المتوقعة داخل الاسرة من جهة، وهو من جهة أخرى يشير لانخفاض مستوي العنف الموجة ضد المرأة كلما ارتفع المستوي التعليمي لها أو المؤهل العلمي.

جدول رقم (٦) يوضح استجابات عينة الدراسة طبقًا للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	ك	%
آنسة	**٢١**	**١٠,٢٤**
متزوجة	١٦٣	٧٩,٥١
مطلقة	١١	٥,٣٧
أرملة	١٠	٤,٨٨
مجموع	**٢٠٥**	**١٠٠**

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٦) يتضح ان الحالة الاجتماعية لغالبية النساء المعنفات جاء في مقدمته النساء المتزوجات بنسبة (٧٩,٥١٪)، تلاه في الترتيب الثاني النساء الغير متزوجات (انسة) بنسبة (١٠,٢٤٪)، في حين جاء في الترتيب الثالث النساء المطلقات بنسبة (٥,٣٧٪)، وجاء في الترتيب الاخير (الأرملة) بنسبة (٤,٨٨٪)، ولعل تلك الاستجابات تشير الي تعدد الأسباب التي تؤدي للعنف تجاه المرأة بشكل خاص في الحياة الزوجية بنسب اكبر ممن لم يسبق لهن الزواج، وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود الوعي الكافي لدي الأزواج في مواجهة المشاكل الحياتية التي يتعرضون لها مما يكون له اثر سلبي علي احدهم.

جدول رقم (٧) يوضح استجابات عينة الدراسة طبقًا للحالة الاقتصادية

الحالة الاقتصادية	ك	%
ضعيفة	١٣٢	٦٤,٣٩
متوسطة	٧٣	٣٥,٦١
مرتفعة	-	-
مجموع	**٢٠٥**	**١٠٠**

غالبا ما تكون الحالة الاقتصادية لدي النساء المعنفات ضعيفة بنسبة (٦٤,٣٩٪)، وتكون متوسطة بنسبة (٣٥,٦١٪)، بينما لا يوجد من النساء المعنفات علي مستوي اقتصادي عالي. وقد يرجع ذلك الي ارتباط العنف بالحالة الاقتصادية لما بها من العديد من الضغوط والمشاكل التي تنعكس احيانا علي عنف المرأة.

خامسا: المعاملات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تمت معالجة البيانات باستخدام برنامج (SPSS, V٢٥) وتم استخدام المعاملات الآتية:

١- التكرارات والنسب المئوية.
٢- مجموع الأوزان.
٣- المتوسط الحسابي.
٤- معامل ارتباط بيرسون.
٥- معامل ألفا كرونباخ.
٦- الانحراف المعياري.
٧- الرسوم البيانية.

نتائج الدراسة:

المحور الأول: اسباب المشكلات الأسرية للمرأة المعنفة

م	العبـــــــارة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الترتيب
		ن	%	ن	%	ن	%					
١	اختلاف المستوى الفكري بيني وبين زوجي.	١٧٧	٨٦,٤	٢٥	١٢,٢	٣	١,٤	٥٨٤	٢,٨٥	٩٤,٩٥	٠,٣٩٨	٣
٢	التفرقة بين الأبناء في التعامل.	١٤١	٦٨,٨	٥٣	٢٥,٩	١١	٥,٣	٥٤٠	٢,٦٣	٨٧,٨٠	٠,٥٨٤	٦
٣	تحيز الأب لرأيه دائما.	١٨٦	٩٠,٨	١٠	٤,٩	٩	٤,٣	٥٨٧	٢,٨٦	٩٥,٤٤	٠,٤٥٥	٢
٤	تدخل أهل الزوج في المشكلات الأسرية .	١٧١	٨٣,٥	٢٩	١٤,١	٥	٢,٤	٥٧٦	٢,٨١	٩٣,٦٥	٠,٤٥١	٥
٥	تدخل أصدقاء أحد الطرفين .	١٢١	٥٩,١	٣٩	١٩,٠	٤٥	٢١,٩	٤٨٦	٢,٣٧	٧٩,٠٢	٠,٨٢٢	٩
٦	تعصب الزوج في التعامل معي.	١٨٣	٨٩,٣	٧	٣,٤	١٥	٧,٣	٥٧٨	٢,٨٢	٩٣,٩٨	٠,٥٤٤	٤
٧	قله وجود تشارك بين اعضاء الأسرة عند اتخاذ القرار.	١١٤	٥٥,٧	٧٢	٣٥,١	١٩	٩,٢	٥٠٥	٢,٤٦	٨٢,١١	٠,٦٦٠	٧
٨	محدودية ثقة الأب تجاه ابناءه.	١٠٣	٥٠,٣	٤١	٢٠	٦١	٢٩,٧	٤٥٢	٢,٢٠	٧٣,٤٩	٠,٨٧٣	٨
٩	سوء الحالة الاقتصادية لرب الأسرة.	١٨١	٨٨,٣	٢٤	١١,٧	-	-	٥٩١	٢,٨٨	٩٦,٠٩	٠,٣٢٢	١
٠	ضعف وجود لغة حوار بين الزوجين.	١٨٨	٩١,٨	١٠	٤,٨	٧	٣,٤	٥٩١	٢,٨٨	٩٦,٠٩	٠,٤١٥	١م
	إجمالي الاستجابات (٢٠٥٠)	٧٦,٤		١٥,١١		١٩,٤٤		٥٤٩٠	٢,٦٧	٨٩,٢٦	٠,٥٥٢	مرتفع

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٨) يتضح أن المشكلات الأسرية للمرأة المعنفة قد جاءت بمستوى (مرتفع)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر (٢,٦٧)، وبقوة

نسبية (٨٩,٢٦ %)، وانحراف معياري(٠,٥٥٢) وجاءت استجابات المبحوثين حول أهم عبارات بالجدول السابق مرتبة طبقا لأهميتها تنازليا كالتالي:

- جاء في الترتيب الأول العبارتان: (سوء الحالة الاقتصادية لرب الأسرة، ضعف وجود لغة حوار بين الزوجين) بمتوسط حسابي (٢,٨٨) وبقوة نسبية (٩٦,٠٩%) وانحراف معياري (٠,٣٢٢).

- كما جاء في الترتيب الثاني العبارة: (تحيز الأب لرأيه دائما.) بمتوسط حسابي (٢,٨٦) وبقوة نسبية (٩٥,٤٤٪) وانحراف معياري(٠,٤٥٥).

- وجاء في الترتيب الثالث العبارة: (اختلاف المستوى الفكري بيني وبين زوجي) بمتوسط حسابي (٢,٨٥) وبقوة نسبية (٩٤,٩٥٪) وانحراف معياري(٠,٣٩٨).

ولعل ذلك يرجع إلى أن الفقر وانخفاض مستوي الدخل ذات تأثير قوي في حدوث ظاهرة العنف ضد المرأة، وهو ماتعاني منه كثير من الاسر أو المناطق الفقيرة، كما أن لغة التفاهم الغائبة بين الزوجين تمثل مصدر لكثير من المشكلات التي يعاني منها النظام الاسري بالمجتمع في الأونة الأخيرة، والمرتبطة في الاصل عند بعض الباحثين بعدم التكافؤ لعوامل كثيرة تعليمية وثقافية واجتماعية وحتي نفسية لم تراعي منذ اختيار الزوج لزوجته منذ البداية او العكس ولهذا فإن النساء المعنفات بحاجة الى زيادة خبراتهم وتوعيتهم بطرق تساعدهم في مواجهة العنف الموجة نحوهم فلابد من تقديم الاهتمام نحو التعاملات بين الرجل والمرأة على حد سواء وهذا يتفق مع دراسة (بشرى، ٢٠١٠) والتي أكدت علي ضرورة التعرف على أسباب انتشار العنف في العالم أجمع وايضا العمل الجاد والهادف لضمان معرفة النساء كافة حقوقهن وتمكينهم من المطالبة بتوفيرها .

- وجاءت العبارة: (محدودية ثقة الأب تجاه ابناءه) في الترتيب قبل الأخير بمتوسط حسابي (٢,٢٠) وبقوة نسبية (٧٣,٤٩٪) وانحراف معياري(٠,٨٧٣).

- وجاء في الترتيب الأخير العبارة: (تدخل أصدقاء أحد الطرفين) بمتوسط حسابي (٢,٣٧) وبقوة نسبية (٧٩,٠٢٪) وانحراف معياري(٠,٨٢٢).

ويشير ذلك إلى ان من اسباب العنف قد يكون ذات صلة بالأبناء فمن الضروري الاهتمام بطرق تربية الأبناء والتعامل معهم بما يتناسب مع اعمارهم وأيضا تجنب تدخل بعض الأصدقاء والأقارب في المشاكل الزوجية مما قد يؤدي إلي مشكلة اكبر، وهذا ما أكدت علية دراسة (اسماء، ٢٠٢١) التي استهدفت تحديد العوامل المؤدية

للعنف ضد المرأة وتطبيق كافة الأساليب التي تحد منة وأهمية اجراء الدراسات والبحوث حول العنف ضد المرأة.

- ومن خلال ما سبق فإنه يدل على تعدد وتنوع الأسباب المؤدية للعنف وضرورة البحث والدراسة للوصول الي طرق علاج تحمي تعرض النساء للعنف بكافة صورة وأشكاله وأكدت على ذلك دراسة (Kerridge ٢٠١٦) التى هدفت إلى معرفة العوامل والأسباب المؤدية للعنف ضد المرأة وتوصلت إلى أن الفقر والبطالة من أكثر العوامل المؤدية إلى زيادة خطر تعرض المرأة للعنف الأسري .

المحور الثاني: المشكلات المؤسسية للمرأة المعنفة

م	العبـــــــارة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الترتيب
		ن	%	ن	%	ن	%					
١	تعقد الإجراءات الروتينية للمؤسسة.	٩١	٤٤,٤	٧٩	٣٨,٦	٣٥	١٧,٠	٤٦٦	٢,٢٧	٧٥,٧٧	٠,٧٣٧	١
٢	قصور في الإمكانيات اللازم تقديمها للمرأة داخل المؤسسة.	٣١	١٥,١	١٣	٦,٣	١٦١	٧٨,٦	٢٨٠	١,٣٧	٤٥,٥٢	٠,٧٣٣	٥
٣	سوء العلاقة بين العاملين داخل المؤسسة وبعض النساء.	٦	٢,٩	٩	٤,٤	١٩٠	٩٢,٧	٢٢٦	١,١٠	٣٦,٧٤	٠,٣٨٩	٧
٤	ضعف قدرة المؤسسة على تقديم المساعدة للمرأة .	٥	٢,٤	١١	٥,٤	١٨٩	٩٢,٢	٢٢٦	١,١٠	٣٦,٧٤	٠,٣٧٦	٧م
٥	محدودية تطوير البرامج المقدمة للمرأة بالمؤسسة .	٤١	٢٠	١٨	٨,٧	١٤٦	٧١,٣	٣٠٥	١,٤٩	٤٩,٥٩	٠,٨٠٨	٤
٦	سوء حالة المباني داخل المؤسسة.	٣	١,٥	٤	١,٩	١٩٨	٩٦,٧	٢١٥	١,٠٥	٣٤,٩٥	٠,٢٦٧	٨
٧	ضعف الأداء المهني للعاملين داخل المؤسسة .	١٤	٦,٩	٩	٤,٣	١٨٢	٨٨,٨	٢٤٢	١,١٨	٣٩,٣٤	٠,٥٣٥	٦
٨	قلة كفاية الأماكن المتاحة بالمؤسسة مقارنة بعدد النساء.	٨٨	٤٢,٩	٤١	٢٠	٧٦	٣٧,١	٤٢٢	٢,٠٦	٦٨,٦١	٠,٨٩٥	٢
٩	صعوبة وجود جدوى للحلول المقدمة عن طريق المؤسسة.	١٤	٦,٨	١٣	٦,٣	١٧٨	٨٦,٩	٢٤٦	١,٢٠	٤٠,٠٠	٠,٥٤٦	٩
١٠	تدني مستوي الخدمات المقدمة للمرأة المعنفة.	٣١	١٥,٢	٤٥	٢١,٩	١٢٩	٦٢,٩	٣١٢	١,٥٢	٥٠,٧٣	٠,٧٤٥	٣
إجمالي الاستجابات (٢٠٥٠)		١٥,٨١		١١,٧٨		٠,٧٢,٤٢		٢٩٤٠	١,٤٣	٤٧,٧٩	٠,٦٠٣	منخفض

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٩) يتضح أن المشكلات المؤسسية للمرأة المعنفة قد جاءت بمستوى (منخفض)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر (١,٤٣)، وبقوة

نسبية (٤٤,٧٩ %)، وانحراف معياري(٠,٦٠٣) وجاءت استجابات المبحوثين حول أهم عبارات بالجدول السابق مرتبة طبقا لأهميتها تنازليا كالتالي:

- جاء في الترتيب الأول العبارة: (تعقد الإجراءات الروتينية للمؤسسة.) بمتوسط حسابي (٢,٢٧) وبقوة نسبية (٧٥,٧٧٪) وانحراف معياري(٠,٧٣٧).
- وجاء في الترتيب الثاني العبارة: (قلة كفاية الأماكن المتاحة بالمؤسسة مقارنة بعدد النساء) بمتوسط حسابي (٢,٠٦) وبقوة نسبية (٦٨,٦١٪) وانحراف معياري(٠,٨٩٥).
- بينما جاء في الترتيب الثالث العبارة: (تدني مستوي الخدمات المقدمة للمرأة المعنفة) بمتوسط حسابي (١,٥٢) وبقوة نسبية (٥٠,٧٣٪) وانحراف معياري(٠,٧٤٥).

ويتضح من ذلك ان اكبر المشاكل التي تواجهه النساء المعنفات بالمؤسسة تتمثل في عدم تطور هذه المؤسسات بالشكل الكافي وتعقد الاجراءات اللازمة لها وضعف مواكبتها لاحتياجات النساء داخل المؤسسة ولعل ذلك يرجع الي محدودية الموارد المادية لهذه المؤسسات مما قد يؤدي الى عدم لجوء المرأة المعنفة لمثل هذه المؤسسات.

- وجاءت العبارة: (سوء حالة المباني داخل المؤسسة) في الترتيب قبل الأخير بمتوسط حسابي (١,٠٥) وبقوة نسبية (٣٤,٩٥٪) وانحراف معياري(٠,٢٦٧).

وجاء في الترتيب الأخير العبارة: (صعوبة وجود جدوى للحلول المقدمة عن طريق المؤسسة) بمتوسط حسابي (١,٢٠) وبقوة نسبية (٤,٠٠٪) وانحراف معياري(٠,٥٤٦).

ولعل ذلك يرجع إلى وجود عديد من المشاكل التي تعاني منها النساء المعنفات بالمؤسسة وضرورة حصر هذه المشكلات والعمل علي وجود حلول لها وتقديم الخدمات بأكفأ مما يمكن لمساعدة النساء وتمكينها وهذا ما اكدت علية دراسة (محمود، ٢٠١١) التي هدفت إلي معرفة آليات المنظمات في تمكين المرأة ومدي مساعدتها في مواجهة كافة المشكلات بوجهة بوجه عام والعنف بشكل خاص وضرورة تحسين أوضاع النساء المعيشية والعملية ودمج النساء بحيث يكن جزء من مجهودات التنمية الأساسية.

- ومن خلال ما سبق فإنه يدل على ضرورة العمل لتطوير المؤسسات المعنية بالنساء المعنفات لقدرتها علي تقديم المساعدات بأكفأ صورة ممكنة والعمل علي حصر كافة المشكلات التي تعاني منها النساء بالمؤسسة لتكثيف الجهود نحو إيجاد حلول لها وأكدت على ذلك دراسة (نجلاء، ٢٠١٨) التي هدفت إلى معرفة واقع العمل المهني وضرورة توفير برامج متطورة للمستفيدات وتزويد المؤسسة بأحدث الأجهزة المتطورة.

المحور الثالث: دور الأخصائي الاجتماعي مع المرأة المعنفة:

م	العبـــــــارة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الترتيب
		ن	%	ن	%	ن	%					
١	يلتزم الأخصائي بمبدأ السرية للسيدات بالمؤسسة .	١٩٩	٩٧,١	٦	٢,٩	-	-	٦٠٩	٢,٩٧	٩٩,٠٢	٠,١٦٩	١
٢	قدرة الأخصائي على تحديد مشكلة المرأة المعنفة.	١٨١	٨٨,٣	١١	٥,٣	١٣	٦,٤	٥٧٨	٢,٨٢	٩٣,٩٨	٠,٥٢٥	٣
٣	استخدام الأخصائي للبرامج التأهيلية المتطورة.	١٨٠	٨٧,٩	١٣	٦,٣	١٢	٥,٨	٥٧٨	٢,٨٢	٩٣,٩٨	٠,٥١٦	٣م
٤	يستعين الأخصائي بالمهنيين داخل المؤسسة .	١٩٣	٩٤,٢	-	-	١٢	٥,٨	٥٩١	٢,٨٨	٩٦,٠٩	٠,٤٧١	٢
٥	إلمام الأخصائي بكافة أنواع مشكلات المرأة المعنفة.	١٤١	٦٨,٨	٦١	٢٩,٨	٣	١,٤	٥٤٨	٢,٦٧	٨٩,١٠	٠,٥٠١	٦
٦	يقوم الاخصائي بتنمية وعي السيدات تجاه أنفسهم .	١٣١	٦٣,٩	٣٩	١٩,١	٣٥	١٧,٠	٥٠٦	٢,٤٧	٨٢,٢٧	٠,٧٧٠	٨
٧	يساعد الأخصائي السيدات على المشاركة في الأنشطة.	١١٢	٥٤,٧	٣١	١٥,١	٦٢	٣٠,٢	٤٦٠	٢,٢٤	٧٤,٧٩	٠,٨٩١	٩
٨	يساعد الاخصائي المرأة المعنفة على التعرف بخدمات المؤسسة.	١٣٤	٦٥,٤	٥٣	٢٥,٩	١٨	٨,٧	٥٢٦	٢,٥٧	٨٥,٥٢	٠,٦٥١	٧
٩	يقوم الأخصائي بتشجيع السيدات لمواجهة المشكلات الخاصة بهم .	١٦٦	٨٠,٩	٢١	١٠,٣	١٨	٨,٨	٥٥٨	٢,٧٢	٩٠,٧٣	٠,٦١٥	٥
١٠	ينظم الاخصائي الاجتماعي ندوات قائمة على بعض الحلول التي تحد من العنف ضد	١٧٨	٨٦,٩	-	-	٢٧	١٣,١	٥٦١	٢,٧٤	٩١,٢١	٠,٦٧٨	٤

م	العبـــــــارة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الترتيب
		ن	%	ن	%	ن	%					
	المرأة .											
	إجمالي الاستجابات (٢٠٥٠)	٧٨,٨١		١٤,٣٣		١٠,٨		٥٥١٥	٢,٦٩	٨٩,٦٦	٠,٥٧٨	مرتفع

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (١٠) يتضح أن أدوار الأخصائي الاجتماعي للمرأة المعنفة قد جاءت بمستوي (مرتفع)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر (٢,٦٩)، وبقوة نسبية (٨٩,٦٦ %)، وانحراف معياري(٠,٥٧٨) وجاءت استجابات المبحوثين حول أهم عبارات بالجدول السابق مرتبة طبقا لأهميتها تنازليا كالتالي:

- جاء في الترتيب الأول العبارة: (يلتزم الأخصائي بمبدأ السرية للسيدات بالمؤسسة.) بمتوسط حسابي (٢,٩٧) وبقوة نسبية (٩٩,٠٢٪) وانحراف معياري(٠,١٦٩).
- وجاء في الترتيب الثاني العبارة: (يستعين الأخصائي بالمهنيين داخل المؤسسة) بمتوسط حسابي (٢,٨٨) وبقوة نسبية (٩٦,٠٩٪) وانحراف معياري(٠,٤٧١).

جاء في الترتيب الثالث العبارتان: (قدرة الأخصائي على تحديد مشكلة المرأة المعنفة ، استخدام الأخصائي للبرامج التأهيلية المتطورة) بمتوسط حسابي (٢,٨٢) وبقوة نسبية (٩٣,٩٨٪) وانحراف معياري(٠,٥١٦).

ويشير ذلك إلي ارتفاع نسبة كفاءة دور الأخصائي الاجتماعي تجاه النساء المعنفات بالمؤسسة والتزامه بكافة المبادئ مما يساعد المرأة علي فهم المشكلات التي تواجهها وزيادة قدراتها وثقتها بنفسها وايضا توعيتها بطرق مواجهة العنف الموجهة نحوها وهذا ما اكدت علية دراسة (سناء،٢٠٢١) التي هدفت الى تحديد الأدوار الفعلية للأخصائي الاجتماعي ضمن فريق العمل بالمؤسسة والعمل على تكثيف البرامج والحملات المختلفة لزيادة وعي المرأة بحقوقها.

- وجاءت العبارة: (يقوم الاخصائي بتنمية وعي السيدات تجاه أنفسهم) في الترتيب قبل الأخير بمتوسط حسابي (٢,٤٧) وبقوة نسبية (٨٢,٢٧٪) وانحراف معياري(٠,٧٧٠).
- بينما جاء في الترتيب الأخير العبارة: (يساعد الأخصائي السيدات على المشاركة في الأنشطة) بمتوسط حسابي (٢,٢٤) وبقوة نسبية (٧٤,٧٩٪) وانحراف معياري(٠,٨٩١).

وهذا يدل علي فاعلية دور الأخصائي الاجتماعي وقدرته على ادماج النساء بالمشاركة داخل المؤسسة في كافة الأنشطة المقدمة وايضا تعريفهم بالقدرات الخاصة بهم والعمل على تنميتها.

- ومن خلال ما سبق فإن لدور الأخصائي الاجتماعي أهمية في مساعدة النساء المعنفات

لفهم مشاكلهم وتوعيتهم بطرق العلاج اللازمة واستخدامه لطرق واساليب متطورة وأيضا تنمية وعي السيدات تجاه انفسهم وهذا ما اكدت عليه دراسة (سمير، ٢٠٢٠) ان العنف ضد المرأة يفقدها ذاتها وعدم ثقتها بنفسها ولا تستطيع تحديد اهدافها من الحياة وأنه من الضروري استخدام برامج وأساليب ومبادئ الخدمة الاجتماعية لدراسة تلك المشكلات والعمل علي إيجاد حلول لها.

المحور الرابع: دور المؤسسة في حل مشكلات المرأة المعنفة

م	العبـــــــارة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الترتيب
		ن	%	ن	%	ن	%					
١	توعية السيدات بطرق العيش بشكل مستقل.	١٩٣	٩٤,٢	٧	٣,٤	٥	٢,٤	٥٩٨	٢,٩٢	٩٧,٢٣	٠,٣٥٤	٤
٢	تزويد السيدات بحلول عند تعرضها للعنف.	١٥٨	٧٧,١	٤١	٢٠	٦	٢,٩	٥٦٢	٢,٧٤	٩١,٣٨	٠,٥٠١	٧
٣	توفير برامج ملائمة تناسب تأهيل النساء داخل المؤسسة.	١٣١	٦٣,٩	٦١	٢٩,٨	١٣	٦,٣	٥٢٨	٢,٥٨	٨٥,٨٥	٠,٦١١	١١
٤	توعية السيدات بكافة حقوقها.	١٩١	٩٣,٢	١٤	٦,٨	-	-	٦٠١	٢,٩٣	٩٧,٧٢	٠,٢٥٣	٣
٥	رفع كفاءة دور المهنيين داخل المؤسسة .	١٩٣	٩٤,٢	١٢	٥,٨	-	-	٦٠٣	٢,٩٤	٩٨,٠٤	٠,٢٣٥	٢
٦	تشارك المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المعنية بالمرأة .	٢٠١	٩٨,١	٤	١,٩	-	-	٦١١	٢,٩٨	٩٩,٣٤	٠,١٣٩	١
٧	قدرة المؤسسة على فهم مشكلة السيدات الفعلية.	١٨٠	٨٧,٩	١٥	٧,٣	١٠	٤,٨	٥٨٠	٢,٨٣	٩٤,٣٠	٠,٤٨٨	٥
٨	إتاحة الفرصة للسيدات بالمشاركة داخل المؤسسة.	١٤١	٦٨,٨	١٣	٦,٣	٥١	٢٤,٩	٥٠٠	٢,٤٤	٨١,٣٠	٠,٨٦٥	١٢
٩	تقدم المؤسسة مساعدات قانونية للنساء بالمؤسسة.	١٧٨	٨٦,٩	-	-	٢٧	١٣,١	٥٦١	٢,٧٤	٩١,٢١	٠,٦٧٨	٨
١٠	الاهتمام بالأنشطة	١٦٦	٨٠,٩	٢١	١٠,٣	١٨	٨,٨	٥٥٨	٢,٧٢	٩٠,٧٣	٠,٦١٥	٩

م	العبـــــــارة	الاستجابات						مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الترتيب
		ن	%	ن	%	ن	%					
	الترفيهية للمرأة المعنفة.											
١١	تقوم المؤسسة بالتدخل عن طريق الاتصال بالطرف الآخر.	١٤١	٦٨,٨	٦١	٢٩,٨	٣	١,٤	٥٤٨	٢,٦٧	٨٩,١٠	٠,٥٠١	١٠
١٢	تقدم المؤسسة خدمات توعية عن طريق ندوات إرشادية.	١٦٦	٨٠,٩	٣١	١٥,٢	٨	٣,٩	٥٦٨	٢,٧٧	٩٢,٣٥	٠,٥٠٦	٦
إجمالي الاستجابات (٢٤٦٠)		٨٢,٩		١٢,٤١		٧,٦١		٦٨١٨	٢,٧٧	٩٢,٣٧	٠,٤٧٨	مرتفع

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٢٤) يتضح أن أدوار المؤسسة في حل مشكلات المرأة المعنفة قد جاءت بمستوي (مرتفع)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمؤشر (٢,٧٧)، وبقوة نسبية (٩٢,٣٧ %)، وانحراف معياري(٠,٤٧٨) وجاءت استجابات المبحوثين حول أهم عبارات بالجدول السابق مرتبة طبقا لأهميتها تنازليا كالتالي:

- جاء في الترتيب الأول العبارة: (تشارك المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المعنية بالمرأة.) بمتوسط حسابي (٢,٩٨) وبقوة نسبية (٩٩,٣٤٪) وانحراف معياري(٠,١٣٩).
- وجاء في الترتيب الثاني العبارة: (رفع كفاءة دور المهنيين داخل المؤسسة.) بمتوسط حسابي (٢,٩٤) وبقوة نسبية (٩٨,٠٤٪) وانحراف معياري(٠,٢٣٥).
- بينما جاء في الترتيب الثالث العبارة: (توعية السيدات بكافة حقوقها.) بمتوسط حسابي (٢,٩٣) وبقوة نسبية (٩٧,٧٢٪) وانحراف معياري(٠,٢٥٣).

ويشير ذلك إلى وجود نسبة مرتفعة من شراكة المؤسسات بعضها البعض للعمل نحو مواجهة مشكلات المرأة المعنفة وأيضا كفاءة سياسات هذه المؤسسات وتقديم كافة المساعدات للنساء المعنفات سواء كانت هذه المساعدات لاسترداد حقوقها او تمكينها وزيادة ثقتها بنفسها والعمل علي مشاركتها ودمجها في كافة الأنشطة المتاحة وذلك ما اكدت علية دراسة (اسماء، ٢٠٢٠) حيث توصلت إلى وجود مجموعة من الجهود الدولية التي تعمل علي التخفيف من مشكلة العنف ضد المرأة منها المجلس القومي للمرأة ووحدة مكافحة العنف ضد المرأة بوزارة العدل.

- وجاءت العبارة: (توفير برامج ملائمة تناسب تأهيل النساء داخل المؤسسة) في الترتيب

قبل الأخير بمتوسط حسابي (٢,٥٨) وبقوة نسبية (٨٥,٨٥٪) وانحراف معياري(٠,٦١١).

- بينما جاء في الترتيب الأخير العبارة: (إتاحة الفرصة للسيدات بالمشاركة داخل المؤسسة) بمتوسط حسابي (٢,٤٤) وبقوة نسبية (٨١,٣٠٪) وانحراف معياري(٠,٨٦٥). ويشير ذلك إلي فاعلية البرامج المقدمة للنساء المعنفات داخل المؤسسة وأيضا وجود أنشطة تتيح لهم بالمشاركة والاندماج وإبداء الرأي.

- ومن خلال ما سبق فإنه يدل على وجود مؤسسات تسعي بأكبر قدر من مساعدة النساء المعنفات وتنمية قدراتهم وتوفير كافة الطرق الإرشادية والتأهيلية لتمكينها واسترداد كافة حقوقها وهذا ما أكدت علية دراسة (Horvath ٢٠١٣) التي توصلت إلى ضرورة وضع برامج تدخلات اجتماعية لمواجهة هذه الظاهرة ومساندة المرأة وتأهيلها للحياة مرة أخرى.

النتائج المرتبطة بالمشكلات الاسرية التي تواجهه المرأة المعنفة:

توصلت نتائج الدراسة إلى أهم المشكلات الأسرية التي تواجهه المرأة المعنفة كالتالي:

١- سوء الحالة الاقتصادية لرب الأسرة.

٢- تحيز الأب لرأيه دائما.

٣- اختلاف المستوى الفكري بين الرجل وزوجته.

النتائج المرتبطة بالمشكلات المؤسسية التي تواجهه المرأة المعنفة:

توصلت نتائج الدراسة إلى أهم المشكلات المؤسسية التي تواجهه المرأة المعنفة كالتالي:

١- تعقد الإجراءات الروتينية للمؤسسة.

٢- قلة كفاية الأماكن المتاحة بالمؤسسة مقارنة بعدد النساء.

٣- تدني مستوي الخدمات المقدمة للمرأة المعنفة.

النتائج المرتبطة بدور الأخصائي الاجتماعي مع المرأة المعنفة:

توصلت نتائج الدراسة إلي دور الأخصائي الاجتماعي في تحقيق التمكين للمرأة المعنفة كالتالي:

١- أن الأخصائي يلتزم بمبدأ السرية للسيدات بالمؤسسة.

٢- يستعين الأخصائي بالمهنيين داخل المؤسسة.

٣- قدرة الأخصائي على تحديد مشكلة المرأة المعنفة.

النتائج المرتبطة بدور المؤسسة في حل مشكلات المرأة المعنفة:

توصلت نتائج الدراسة إلي دور المؤسسة في مواجهة مشكلات المرأة المعنفة كالتالي:

١- تشارك المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المعنية بالمرأة.

٢- رفع كفاءة دور المهنيين داخل المؤسسة.

٣- توعية السيدات بكافة حقوقها.

المراجع:

ربايعه، محمود ربيع علي (٢٠١٠): تحديد مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في البنيه التحتية في الأردن (أطروحة دكتوراه)، الجامعة الأردنية، الاردن.

ربيع، اسماء ومحمد، حبيب (٢٠١٤): التحديات الاجتماعية والثقافية لطموح الفتاة الريفية في التعليم والعمل: دراسة ميدانية في قرية بمصر ، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم التربوية.

رحاب، العزوني (٢٠٠٥): مظاهر العنف، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة، الاردن.

رشوان، حسين عبد الحميد(٢٠٠٣م): مناهج العلوم الاجتماعية، مؤسسه شباب الجامعة، الإسكندرية.

الرشيدي، عادل محمود (٢٠٠٦م): إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص المفاهيم – النماذج"، التطبيقات المنظمة العربية للتنمية الإدارية بجوث ودراسات، مصر.

رضوان، ربيعه(٢٠١٨م): انماط العنف ضد المرأة وسبل الحماية القانونية في التشريعات الوطنية، مجله جيل حقوق الانسان، مركز جيل البحث العلمي.

الزبير، رجاء عبدالله (٢٠١٠): سياسات الدولة في مكافحه العنف ضد المرأة والطفل، ع ٣٠، مجلة العدل.

زهران، هيام حمدي صابر (٢٠١٥): واقع واليات الخدمة الاجتماعية وتمكين المرأة ، المكتب الجامعي الحديث ،القاهرة.

زينب، محمود شفيق (٢٠٠٥): العنف والاغتراب النفسي بين النظرية والتطبيق، مكتبه

زهراء الشرق، القاهرة.

سامح، عامر (٢٠١٣): التميز الاداري من القرن الحادي والعشرون، مؤسسة طبية للنشر والتوزيع، القاهرة.

سامية، حسن الساعاتي (٢٠٠٧): المرأة والمجتمع المعاصر، الدار المصرية السعودية القاهرة.

-ساميه، محمد فهمي (٢٠٠٠): مشاركه المرأة العربية في التنمية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

سحر، القطب علي (٢٠٠٨): التنشئة الاسرية والعنف ضد المرأة، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة المنوفية.

سعد، عيسى مرسي (١٩٩٩): الإيدلوجيا ونظرية التنظيم، مدخل نقدي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

سعود، محمد النمر، واخرون (٢٠١١): الإدارة العامة "الاسس والوظائف والاتجاهات الحديثة" ط٧، مكتبة الملك فهد الوطنية ،الرياض.

سليمان، منال كمال كامل (٢٠١٩م): اليات الشراكة المجتمعية بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للتخفيف من مشكلات التسريب المدرسي من خلال مدارس التعلم المجتمعي، العدد الحادي والستون، الجزء الرابع، يناير بحث منشور في مجله الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة.

سمير محمد، عبد الرحمن حسن (٢٠٢٠م): المساندة الأسرية وعلاقتها بمعني الحياه لدي المرأة المعنفة، مجله دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كليه الخدمة الاجتماعية، جامعه اسوان.

سناء محمد، زهران(٢٠٢١م): توصيف دور الاخصائي الاجتماعي ضمن فريق العمل بمراكز دعم ومسانده المرأة المعنفة: رؤيه واقعيه، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، القاهرة.

السنهوري، أحمد محمد (٢٠٠١): الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الحادي عشر، ط٤، ج٢، دار النهضة العربية ، القاهرة.

سهيلة، محمود بنات (٢٠٠٦) العنف ضد المرأة: أسبابه، اثاره، كيفية علاجه، المعتز

للنشر والتوزيع، عمان.

سوسن، العساف (٢٠١٣): المرأة العراقية بين ديمقراطية الاحتلال الامريكي ومبدأ التدخل الانساني، دار الجنان.

شهباء، حكمت الياس (٢٠٢١): التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٥، ع٢٦، مجلة تكوين للعلوم السياسية.

صلاح زرنوقة (٢٠٠٤): مفهوم الشراكة وتطبيقها، بحث مقدم الي مؤتمر "الشراكة والتنمية" مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم الانسانية، جامعة القاهرة.

ضيف الله، عالية احمد (٢٠١٨): العنف ضد المرأة بين الفقه والمواثيق الدولية دراسة مقارنة، دار الشروق للنشر، الاردن.

طلعت، السروجي (٢٠٠٨): التنمية الاجتماعية من الحداثة الي العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

عايدة، سيف (٢٠١٠): ملتقي الحوار حول اتفاقية القضاء علي كافة اشكال التمييز ضد المرأة، مؤسسة فريدريش البرت، القاهرة.

العبانى، رانيا معمر (٢٠١٥): بعض الصعوبات التي تحول دون تمكين المرأة من المساهمة الفعالة في عملية التنمية في المجتمع الليبي ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منها – دراسة من وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية والإنسانية بالجامعات الليبية " جامعة طرابلس نموذجاً"، رسالة دكتوراه، جامعة طرابلس، ليبيا.

عبد الحليم رضا وآخرون (١٩٩٣): تنظيم المجتمع، نماج ، مهارات، أدوات، دار الحكيم للنشر، القاهرة.

عبد الحليم، رضا عبدالعال (٢٠٠٦): تنظيم المجتمع "النظرية والتطبيق"، دار المهندس للطباعة، القاهرة.

عبد الوهاب، ليلي(١٩٩٤م): العنف الاسري (الجريمة والعنف ضد المرأة)، دار المدي للثقافة والنشر، بيروت، لبنان.

David Jones (١٩٧٧) : community work in the united king dom in horry Specht and anne vickery , editor , in tegration social work methods , London , George Allen and unwin , LTD

Deborah m . Brown : in partnership with the world aprofile of the

international city country management association issues of demoracy , electronic journals , v .٨ ,N٢ (New York , October ٢٠٠٣)

Garth A. Jones ,Rosaria A .Pisa: Publi Private Partnerships for urbanland development . in Mexico : avictory for hope versus exprctation ? , Nor the astern university , Boston , US A , ٢٠٠٠

Graeme Hodg :(٢٠٠٥) The Challenge of public – private partnerships the challenge of public – private partnerships learning from International Experience ,Australia , Edward Elgar Publishing Limited , Monash University ,

Hage , M.S (٢٠٠٠) : The role of counseling , psychology in preventing marriage against female intimates , journal of counseling psychologist ,٢٨ (٤)

Hart , D .(١٩٩٣) . the preralence of personality Disorder Among wife Assauiters, Journal of Personalities disorders, ٧ (٢)

Horvath(٢٠١٣): the discursive emergence of domestic violence in the Hungarian media, london School of Economics and political Science (United Kingdom)

I Gusti Ayu Purnama wait, WOMENS Empowerment t STRATEGIES TO IMPROVE THEIR , ROLE IN FAMILIES AND SOCIETY , International Journal of Business , Economics and law , vol, (٢٠١٩)

Jaehong Park & Kumju Hwang: Forming a social Partnership between a Small Social Enterprise and a Laruge corporation: A case of the Joint Platform, H

Kerridge, B.(٢٠١٦): Husband/Partner Intoxication and Intimate Partner Violence Against Women in the Philippines “Asia pacific Journal of public Health, Vol.٢٨(٦)

Mamuye, N.(٢٠١٧): “Statistical Analysis of Domestic Violence against Married women in IvaNiva District, South Gonder, Ethio pia,” international Journal of innovative Research in Science, Engineering and Technology, vol.٦,lssue ١٠

MARTIN Bordon,(٢٠٠٥) Education asaroue for young women’s empowerment in rural Mexico, United Kingdom, university of yourk,

Schaller , Bob : the important of community partnership , marys county, September ٢٤ .٢٠٠٨

sherraed. T: Developing rang middle theory for community organization practice, N.A.S.W, New yourk,١٩٩٠,p.١٤٥

Susskind-yve-Alison ,(٢٠٠١) youth Participation in empowerment planning :studies of individual ,Organizational and community change (Washington) :PHD Dissertation, U.S.A University of Michigan

United National(١٩٩٨): public -private partnership: A new concept for Infrastructure Development "Economic commission for Europe, New York,P:٣